

واعلم انهم يعلون الحديث بالانقطاع وتارة يضعفون به الاسناد ذكره  
 ابن الدين ولقد ذكر ابن الصلاح نعم في كلامه ما عتده في الجملة في  
 الثاني قوله وحكى الحاكم وغيره من اهل الحديث انه اي المنقطع ما  
 سقط من قبل الوصول الى التابعي شخص واحد وان كان الساقط اكثر  
 من واحد انسان فصاعدا وهي عبارة الزبير في موضع واحد قسّم معضلاً  
 وان لا يكون اكثر من واحد فمنقطع في موضعين وليس هذا المعاد هو  
 المراد بل المراد وان لا يكون الساقط هو المصنف بانه اكثر من واحد في موضع  
 واحد بل كان في موضعين مختلفين مغتربين فهو منقطع في موضعين كما  
 تدل لبعارة الزبير فانه قال اما اذا سقط واحد من بين رجلين لغير  
 سقط من موضع اخر من الاسناد واحد اخر فهو منقطع في موضعين ثم  
 قال ولما جدي في كلامهم اطلاق المعضل عليه واذا كان الانقطاع باكثر  
 من اثنين قبل منقطع او امر بعد او نحوها **يسمى المعضل ايضاً منقطعاً**  
**فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً** اذ قد شرط فيه سقوط واحد  
 غير صحابي والمعضل شرط فيه سقوط اكثر من واحد في موضع واحد  
 فقد صدق على ما سقط فيه اكثر من واحد انه سقط فيه الواحد فكلها سقط  
 اكثر من واحد فهو منقطع ومعضل واما ما لم يشط في غير واحد فهو  
 منقطع لا غير فعلى هذا كان ينبغي ان يرسم المنقطع بانه ما سقط من  
 رواية راوا اكثر سواء كان على جهة التوالي اذ لا قال الزبير بعد كلام الحاكم  
**فقول الحاكم قبل الوصول الى التابعي ليس بجيد فانه لو سقط التابعي**

لكان

**لكان منقطعاً** اعلم ان الحاكم ذكر في النوع التاسع من انواع علوم الحديث  
 ان المنقطع ثلاثة انواع ثم قال مثال نوع منها ثم ساق احد ثمانية عن ابى العلاء  
 وهو ابن السكيت عن جليل بن بنى حنظله عن شداد بن اوس قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحديث ثم قال هذا الاسناد مثل نوع من المنقطع  
 للجها لرب الرجلين بين ابى العلاء ابن السكيت وشداد بن اوس ثم قال وشاهد  
 في الحديث كثير ثم قال وقد روي الحديث وفي اسناده رجل غير مسمى وليس  
 منقطع ثم ساق احد ثمانية عن ابي هريرة وذكر حديث يا ايها الناس  
 زمان يحبر الرجل الحديث قد قدمناه ثم قال وقد يسمى كذلك الرجل في رواية  
 فاذا هو بغير الحد دل قال فهذا النوع من المنقطع الذي لا يتوقف عليه الا  
 الحافظ المسجل في النوع الثالث من المستفيض المنقطع الذي لا  
 يكون في الاسناد رواية راوا ولم يسمع من الذي يروي عنه الحديث  
 قبل الوصول الى التابعي ثم ذكر مثاله **فهذا** كلام الحاكم في جعل انواع الثلاثة  
 من المنقطع وابن الصلاح نقل كلام الحاكم وجعل نوعين من المنقطع  
 وهما ما سقط منه راوه وهو ثالث انواع الحاكم والثاني الاسناد  
 الذي يذكر بعض روايته لفظاً منهم نحو جليل او شيخاً او نحوهما وذكر مثاله **وادراج**  
 الاول في الثاني اذا عرفت هذا فالمص لا يذكر الانواع واحداً مما ذكره الحاكم  
 وابن الصلاح ذكر نوعين وادخل الاول في الثاني وقد تقدم للمصنف ان  
 الاسناد الذي في غير جليل او شيخ من المنقطع عند الحاكم من المتصل  
 الذي في اسناده جمهور عند غيره واختاره فهذا حدفه هنا وبني على دخول الاول